يجب التفكير بمستقبل واعد لشعب واحد ووطن واحد

عبدربه منصور هادي – رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
الأربعاء - 23 مايو 2012 - العدد 15474

شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

بنك الأمل

تتضمن منح المستفيدين حسابات ادخار مجانية

توقيع اتفاقية شراكة بين بنك الأمل والصندوق الاجتماعي بتعز

تعز / سبأ :

وقعت امس بتعز اتفاقية شراكة بين فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة تعز وبنك الأمل للتمويل الأصغر.

وتنص الاتفاقية التي وقعها مدير فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية بتعز المهندس مروان المقطري والمدير التنفيذي لبنك الأمل باليمن محمد صالح اللاعي على قيام بنك الأمل للتمويل الأصغر بمنح العملاء المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية بتعز أو ذويهم حسابات ادخار مجانية بهدف خلق ثقافة ادخار لديهم.

وسيستفيد من هذه الاتفاقية العملاء المدخرون في البنك بالإضافة إلى المشمولين بالمزايا في باقي الخدمات المالية ووفقا لإجراءات الملحق بالاتفاقية.

وبموجب الاتفاقية سيتم في مراحل متقدمة تمويل العملاء الذين لهم حاجات مالية لعمل مشاريع خاصة شريطة أن يكونوا قد خضعوا للتدريب اللازم من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية في حرف معينة بالإضافة إلى المهارات اللازمة لإدارة المشروع وسيقوم البنك بالتدخل المباشر لتعليم المستفيد منهجية التعامل مع البنك والوفاء ببرنامج ادخار يعقد على مدار الساعة واليوم تمهيدا لحصوله على التمويل لتكوين مشروعه الأول أو دعم مشروعه الحالي.

حضر توقيع الاتفاقية مدير فرع بنك الأمل للتمويل الأصغر بتعز محمد عبده احمد المقطري وعدد من المسؤولين بالبنك والصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة.

مدير عام مكتب الأشغال العامة فرع عدن لـ 14 أكتوبر :

ضرورة تأسيس مجلس لتخطيط المدينة يضم جميع الجهات الخدماتية

الموظف في المكتب يجب أن يحصل على حقوقه كبدل الإشراف والتطبيب وعلاوة الخطورة

مكتب الأشغال العامة والطرق يعتبر العمود الفقري لمحافظة عدن بما يقدم من خدمات متميزة في المجالات الخدمية وإعطائها الأولوية في الخطط والبرامج التنفيذية، بما فيها من فائدة للمجتمع والمواطن، من ذلك الإشراف على الطرقات، وأعمال الإنارة، والمباني الحكومية (الدائرة الهندسية)، ومختبر فحص التربة، و صيانة الطرق، والسلامة المرورية، والأعمدة الكهربائية، وأعمال الزينة، وسفلتة الطرقات الجديدة وإجراء الدراسة والتصاميم والصيانة للطرق القديمة وتبليط عدد من الشوارع الرئيسية والخلفية، والرقابة على المباني في محافظة عدن بشكل عام وقد لعب خليجي عشرين دوراً فعالاً في تحسين المنظر الجمالي لعدن من خلال طلاء العمارات في مديرياتها.

لقاء/أمل حزام المذحجي

حسين عوض العقربي

توقف المشاريع بسبب الحالة الامنية

أوضح المهندس / حسين عوض العقربي مدير عام مكتب الأشغال فرع عدن في تصريح خاص لصحيفة 14 أكتوبر أن مكتب الأشغال العامة اليوم يقف أمام أهم المشاكل نظراً لما مرت بها البلاد من أزمة سياسية واقتصادية طرحت آثارها السلبية على الحياة الاجتماعية ومنها الحالة الامنية، ما أدى إلى توقف المشاريع بسبب قلق المقاولين من بدء العمل، مؤكداً أن الأعمال الخدماتية أيضا تسبب عرقلة أمام عمل مكتب الأشغال العامة بسبب عدم وجود تنسيق وتنظيم ما بين المكاتب الخدماتية (المجاري، المياه، الصرف الصحي، الطرقات، الاتصالات) فعملية الحفريات تسبب عرقلة وخسارة مادية مشيراً إلى ضرورة تأسيس مجلس تخطيط لمدينة يضم جميع الجهات الخدماتية من اجل التنسيق وإنزال المشروع بشكل كامل للحد من الحفريات والعشوائية في العمل وتنظيم مسيرة العمل.

التواصل بين قيادة المحافظة ووزارة الأشغال

وأضاف مدير عام مكتب الأشغال فرع عدن أن المهام الرئيسية تتركز في عملية التواصل بين قيادة المحافظة ووزارة الأشغال العامة لحل العديد من الإشكاليات منها حصول الموظف في المكتب على حقوقه كبدل الإشراف ومناقشة هيكل المهندسين والارتقاء وبدل التطبيب، وعلاوة الخطورة للموظف العامل الذي يستحق الاهتمام به ومستواه العملي والفني و المعيشي، تشجيعاً ودعماً للأعمال الجبارة المبذولة من قبله.

وأشار المهندس حسين ألعقربي إلى أن الخطة المستقبلية لعام 2012م تتضمن صيانة الطرق وأعمال الرصف بكلفة تقدر بـ (1،100،000) ريال يمني، وأعمال الإنارة للشوارع الجديدة بكلفة (304) ملايين ريال بعض الشوارع في مديرية خور مكسر وكذا حي الأحمدي، وحي كابوتا، وحول مصنع كندا دراي في (المنصورة)، وفي الجهة الغربية (دار سعد)..مؤكداً أن المكتب على استعداد لتحقيق جملة من المشاريع المتعثرة في مختلف القطاعات وإعادة تأهيل وتوسعة الطرق القديمة والطرق التي دمرت نتيجة للظروف الأمنية وتعرض العديد من ممتلكات الدولة إلى التخريب والتدمير.

الحفاظ على الممتلكات العامة

ولفت إلى أن المكتب لا يستطيع العمل دون المشاركة المجتمعية والوصول إلى حلول جذرية تعيد السلام والأمان لعدن للشروع في العمل وضمان سلامة المشاريع ومواد البناء والعمال وآلياتهم، مضيفاً أن العملية التنموية اليوم بحاجة لعملية نشر التوعية بين المواطنين للحفاظ على الممتلكات العامة التي تخدم كل مواطن في مدينة عدن وتعود بالفائدة على المجتمع والمواطن وخاصة من يسكنون المناطق المرتفعة وبحاجة للخدمات لتسهيل التحرك وتخفيف أعباء كثيرة مازالت تتراكم على كاهل المواطن البسيط الذي أصبح ضحية مباشرة.. مؤكداً أن مكتب الأشغال العامة والطرق يبذل كل جهوده من اجل المساهمة الفعالة في إعادة بناء يمننا الجديد.

وفي ختام اللقاء أشاد العقربي بدور وسائل الإعلام الفعالة والمنيرة في نشر التوعية ورفع هموم المواطنين إلى الجهات العليا ودعم المرافق الحكومية والخاصة في متابعة أعمالهم ونشاطاتهم وتعزيز دور الموظف والعامل البسيط وإشراكه في دفع الحركة التنموية إلى الأمام من اجل إحداث تغييرات جذرية تدعم النهضة الاقتصادية لصالح المجتمع والمواطن.

الخطة المستقبلية لعام 2012م تتضمن صيانة الطرق وأعمال الرصف والإنارة للشوارع الجديدة

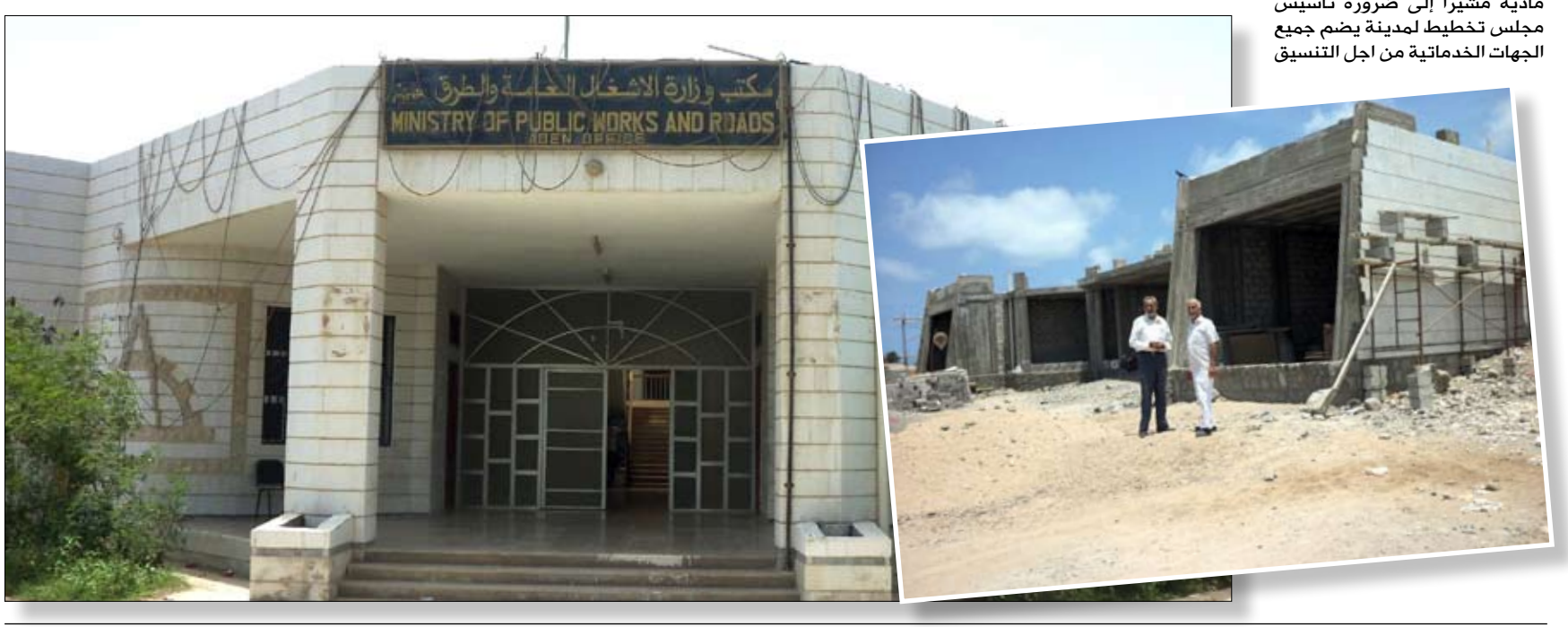

نافذة

توزيع الموارد بعدالة ونزاهة

أمل حزام المذحجي

القيادة والحكم الرشيد ضرورة للاستجابة للتحديات التي تواجهها المجتمعات العربية في مجال التنمية حيث أن مفهوم القيادة والحكم الرشيد بدأ مؤخراً في الانتشار في أدبيات العلوم السياسية والإدارة منذ مطلع التسعينات مرتبطاً بالتغييرات العاصفة التي اجتاحت ولا تزال تجتاح العالم، وظهرت أشكال وأساليب الحكم والعلاقة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني كقضية ملحة لضمان تفعيل تلك الممارسة كنموذج للحكم الرشيد في ممارسة السلطة مع قبول مبدأ المحاسبة، والتزامه بقيم الشفافية، والسعي إلى تمكين أطراف المجتمع من المساهمة في صنع السياسات بهدف تحقيق أعلى كفاءة تستطيع إدارة وتوزيع الموارد بعدالة ونزاهة.

وأصبحت زيادة المدخلات لا تشكل سبباً رئيسياً اليوم في احداث تنمية ولا تعوض فوائد الحكم الرشيد بما أن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تتطلب التوجه للحكم والإدارة الرشيدة وضرورة إصلاح أنظمة الحكم وبنية المجتمع بكافة مكوناته، ما أدى إلى الاهتمام الواسع بدور القيادات والحكم الرشيد في المجتمع المدني ومنظماته المختلفة من قبل المنظمات الدولية، لما تحتله هذه المنظمات في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ونلاحظ اهتمام الأمم المتحدة خلال حقبة التسعينات بتنظيم مؤتمرات عالمية حول القضايا الاجتماعية (الأرض، السكن، المرأة، الغذاء.. إلخ) علماً أن ذلك أدى إلى لفت الانتباه إلى المخاطر التي تواجه البشرية نتيجة لغياب البعد الاجتماعي عن قضايا التنمية، وبلورة مفاهيم التمكين والمشاركة ومبادئ القيادة والحكم الرشيد وظاهرة المجتمع المدني العلمي من خلال المؤتمرات الأهلية الموازية التي كانت تصاحب القمم العالمية، لإبراز الميول المختلفة في معالجة قضايا التنمية وليس طرح استراتيجيات بديلة فقط بل فرصة كبيرة لتبادل الخبرات وبناء التحالفات والشبكات الدولية والإقليمية المعنية بالقضايا الاجتماعية النوعية التي لعبت دوراً ايجابياً تحت ضغط السياسات الليبرالية الجديدة في التوجه نحو إيجاد معالجات تطلق حرية التجارة والاستثمار والمنافسة وتخفيض التزام الدولة بالإنفاق الاجتماعي.

وكما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية بان مفهوم الحكم الرشيد يعتبر حالة مثالية لم يصل إليها مجتمع بشري حتى هذه اللحظة بسبب عدم تحديد أكثر السمات الأساسية والتي تتمركز في عملية التوازن المطلوبة بين الدولة وقوى السوق أو بين السلطة والحرية أو اختيار أفضل الأساليب والطرق الناجحة للوصول إلى مجتمع المعرفة والانخراط في العولمة الجديدة، وضرورة توفر البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة على أساس الحرية والمشاركة والمساءلة والشفافية التي تمكن من تطبيق الحكم الرشيد.

وفي هذا السياق يرى الأمين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي انان) أن « الحكم الرشيد هو العامل الأهم الذي يمكن من محاربة الفقر وتعزيز التنمية»

البنك الإسلامي للتنمية يعتزم تمويل مشروع لتوظيف الشباب في اليمن

صنعاء / متابعات :

كشف البنك الإسلامي للتنمية اعتزامه تمويل مشروع لتوظيف الشباب في اليمن بكلفة إجمالية تتراوح بين (50,35) مليون دولار.

وأكد رئيس بعثة البنك الإسلامي للتنمية ((بابكر عبد الرسول)) ((لدى استقبال وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي له ولأعضاء البعثة بصنعاء حرص البنك الإسلامي للتنمية على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم المتاح لليمن.

واستعرض اللقاء سير تنفيذ عدد من المشاريع الممولة من قبل البنك الإسلامي للتنمية وبخاصة في قطاعي الزراعة والتنمية الريفية في ظل توجهات البنك القائمة لاستئناف تنفيذ المشاريع التي توقف تنفيذها جراء تداعيات الأزمة السياسية، التي شهدها الوطن خلال العام المنصرم.

من جهته أشاد وزير التخطيط والتعاون الدولي بالحرص الذي يبديه البنك الإسلامي للتنمية في دعم وتعزيز مسارات التنمية والاستقرار في اليمن، منوها بقرار البنك استئناف تمويل وتنفيذ المشاريع التي تم تعليقها خلال العام المنصرم.

وأكد الوزير السعدي حرص الحكومة اليمنية على تعزيز وتطوير أطر التعاون الثنائي مع البنك الإسلامي للتنمية، معربا عن تقديره لتجاوب قيادة البنك مع طلب الحكومة اليمنية استئناف تمويل المشاريع المجمدة، التي علقت بسبب تداعيات الأزمة السياسية الأخيرة.

حضر اللقاء وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع المهندس عبدالله الشاطر والممثل المقيم للبنك الإسلامي للتنمية المهندس العزي المنصوب.

مليار و(170) مليون ريال قيمة صادرات وطنية عبر ميناء ومطار عدن في أبريل الماضي

عدن / سبأ:

بلغت قيمة الصادرات اليمنية من الأسماك والمنتجات الصناعية والزراعية عبر ميناء ومطار عدن الدوليين خلال أبريل الماضي مليار و 170 مليون ريال.

وأوضحت إحصائية النشاط الخارجي الصادرة عن الغرفة التجارية والصناعية بعدن أن صادرات الأسماك شملت الثمد والباغة والقد والكمل والعيد وزيت كبد اللخم الداحة والوزف والفرس، فيما شملت صادرات المنتجات الصناعية العطور وصفائح الالمنيوم وخزانات المياه السطحية والمنتجات الزراعية البن ونخالة القمح والموز.

وحسب الإحصائية فإن 17 بلدا عربيا وأجنبيا تلقت صادرات اليمن من تلك المنتجات، تصدرت القائمة السعودية والإمارات وروسيا وفرنسا والصين واليابان وإيطاليا ومصر والأردن وتونس ولبنان.